**محضر جلسة لجنة الجماعات العمومية الجهوية والمحلية 3**

**تاريخ الاجتماع:**الاثنين 20 فيفري 2012

**الاجتماع عدد** :03

**جدول الأعمال :**مواصلة النظر في منهجية عمل اللجنة

**الأعضاء الحاضرون:**18 عضوا

**المعتذرون:**02

**الغائبون :**02

**افتتاح الجلسة:** الساعة العاشرة صباحا.

افتتح الجلسة السيد رئيس اللجنة موضحا أن النقاش العام والمفتوح سيتواصل حتى نهاية الأسبوع ، وان جلسة يوم الأربعاء ستخصص لتلخيص النقاشات وحصرها حتى تتمكن اللجنة من ملامسة المحاور الكبرى لعملها ، كما بين أن تحديد المحاور سيمكن من تحديد قائمة الخبراء الممكن الاستماع إليهم . مؤكدا ضرورة الانطلاق من المادة التشريعية الحالية للتعرف على آليات عمل الإدارة المحلية.

واستأثرت مسالة تشخيص نقائص المنظومة التشريعية الحالية حيزا كبيرا من النقاش حيث أكد أعضاء اللجنة على ضرورة تعريف التنظيم الإداري بصفة دقيقة والانطلاق من ضبط المفاهيم الأساسية اللامركزية واللامحورية، وتجميع المادة القانونية المتعلقة بالموضوع مع ضرورة تقييم الوضع السابق  لمعرفة النظام الأنجع والذي يتلاءم أكثر مع واقعنا والابتعاد عن التجارب المسقطة ، واجمع المتدخلون على أهمية الاستئناس بالتجارب المقارنة التي نجحت في تكريس تنموية جهوية تساهم في تحقيق الديمقراطية والتنمية المحلية من  خلال تصور لدور الجماعات المحلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعن السبل التي تمكن الهياكل المحلية من أن يكون لها دور في القرار السيادي العام أي على المستوى الوطني مع ضرورة إيجاد الآليات الملائمة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة والمتوازنة لكامل جهات البلاد وتكون صالحة لكل الأجيال .

كما تطرق المتدخلون إلى ضرورة تحديد قائمة في الخبراء والناشطين من المجتمع المدني للاستنارة بهم قبل الانطلاق في صياغة الفصول الراجعة بالنظر للجنة . كما اقترح العديد من السادة الأعضاء ضرورة القيام بزيارات ميدانية للتعرف عن قرب على المشاكل التي تعاني منها الولايات والمناطق الداخلية وبضرورة ربط العلاقة بين اللجنة ومكونات المجتمع المدني من جمعيات وغيرها والتفاعل معها بحضور ورشات عمل لإعداد ورقات عمل وتصورات في الغرض بغاية تقريب المعلومات وتيسير الحصول عليها لتوفير الأرضية الملائمة لعمل اللجنة مؤكدين على الطابع الفني والتقني للجنة الجماعات المحلية.

واقترح العديد من المتدخلين إمكانية تقديم اللجنة لبعض المقترحات والتوصيات التي تكون مرجعا للعمل التشريعي في مرحلة مقبلة.

وتناول النقاش مسألة سلطة القرار المركزي و محدودية صلاحيات المجالس الجهوية والمحلية وخاصة منها ذات الصبغة الاستشارية حيث أن الوالي يتمتع بصلاحيات موسعة في إدارة الشؤون الجهوية في مقابل ضعف اختصاصات المجالس القروية وعدم تدخلها في القرار المحلي.

واجمع أعضاء اللجنة أن الإصلاحات اليوم تقتضي  بالضرورة دعم اختصاصات ونفوذ الإدارة اللامركزية والتأكيد على أهمية إعادة تأسيس العلاقة التي تربط الحكومة المركزية والإدارة الجهوية وإعادة النظر في اختصاصات والي الجهة والمجلسين الجهوي والبلدي بغرض إدخال توازن أفضل بين هذه الأطراف في تدبير شؤون الجهة من حيث التخطيط والتنفيذ والرقابة، والتأكيد على أهمية إعادة تأسيس العلاقة التي تربط الحكومة المركزية والإدارة الجهوية .

ومثلت مسالة غياب سيادة الجهة على ثرواتها الطبيعية نقطة اهتمام عدد كبير من المتدخلين حيث تم التأكيد على ضرورة تخصيص نسبة من المداخيل لتعويض الضرر الناتج عن بعض المنشآت الملوثة والمستنزفة للثروات الجهوية حتى تساهم الموارد الطبيعية للجهة في تنميتها، وعلى اعتبار التنمية الجهوية ركنا من الأركان المؤسسة للتنمية المستدامة .

 وقررت اللجنة أن يكون اجتماعها الدوري ليوم الاثنين من الساعة 13 و30 دقيقة إلى الساعة السادسة مساء.

رفعت الجلسة على الساعة 14